ما تعثرت، ولم يتمكن طرفا الحوار من قطع خطى جديدة على طريق تحالفهما الاستراتيجي، وفقاً للوثيقة السياسية التي تمّ التوصل اليها بين الطرفين، عبر جولة مباحثاتهما في دمشق، بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧.

## انهيار مساعي التحالف الاستراتيجي

دخلت العلاقات الفلسطينية ـ السورية طوراً جديداً من أطوار تقلّباتها، وذلك ابّان الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية صيف العام ١٩٨٢؛ حيث دخلت سوريا تلك الحرب في اليوم السادس منها، بعد ان تريثت، معتقدة بأن الغزو الاسرائيلي لن يطال الا الجنوب اللبناني فقط. وقد دخلت سوريا المعركة عبر محوري البقاع والجبل، لتعلن، بعد ذلك، قبولها بايقاف اطلاق النار الذي طالبت به اسرائيل؛ وتوقف القتال، فعلاً، بين الطرفين في تمام الساعة الثانية عشرة من تاريخ ١٩٨٢/٦/١١. ولكنه عاد وتجدد في منطقة الجبل بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢، وذلك في اطار دفاع سوريا عن طريق بيروت ـ دمشق في منطقة بحمدون؛ ثم أوقف اطلاق النار، ثانية، بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٥*.

وازاء ذلك، شهدت العلاقة بين المنظمة والحكومة السورية جفاء واضحاً خلال حرب بيروت، حيث أثار الدور السوري المحدود المزيد من التساؤلات حول مبررات انسحاب القوات السورية من المعركة وترك م.ت.ف. وقوات الحركة اللبنانية وحيدة في مواجهة الحصار الاسرائيلي. اضافة الى ذلك، أخذت وسائل الاعلام السورية، ومنذ وقف اطلاق النار، في ١٩٨٢/٦/٢٥، تتجاهل اخبار الحصار، ونشاطات قيادة م.ت.ف. حتى ان بعض التعليقات الاذاعية والصحفية الرسمية تضمنت غمزاً واضحاً من قناة قيادة م.ت.ف. الامر الذي خلق، بدوره، اجواء متوترة على صعيد العلاقات الفلسطينية ـ السورية، حيث في ظلها خرج عرفات بعد الحصار الى اثينا، الامر الذي كان له دلالات واضحة على توتر تلك العلاقات، والتي وجدت اولى انعكاساتها في تصريح وزير الاعلام السوري، حينما أجاب عن سؤال حول العلاقة بين دمشق وعرفات: «نحن نركز على علاقتنا بـ م.ت.ف. وليس بالسيد عرفات» (النهار، بيروت، ١٩٨٢/٩/٨).

والى ذلك، اجمعت الاوساط السياسية المطلعة على مجريات العلاقة السورية ـ الفلسطينية، خلال حصار بيروت، على أن الدور السوري المحدود في تلك الحرب، كان من شأنه خلق هوة واضحة في تلك العلاقة، بعدما اعترى قيادة المنظمة شعور عميق بأن سوريا لم تقم بأبسط ما كان يترتب عليها القيام به من واجبات تجاه تحالفاتها الاساسية، سواء أكان ذلك في اطار جبهة الصمود والتصدي العربية أو في اطار العلاقة الفلسطينية ـ السورية.

بعد ذلك، اتخذ عرفات من تونس مقراً لقيادته. ومن هناك توجه الى المغرب للمشاركة في أعمال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة العربي في الفترة ما بين ٦ ـ ١٩٨٢/٩/٩. واختتم مؤتمر القمة أعماله، في فاس، باعلان «ميثاق فاس للتسوية في الشرق الاوسط، متضمناً ثمانية مبادىء، اعترض على البند السابع منها ثلاثة اعضاء شاركوا في الوفد الفلسطيني للقمة، وهم عضو اللجنة التنفيذية الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، طلال ناجي، وعضو اللجنة التنفيذية عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد اليماني ( أبو ماهر )، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح» نمر صالح (أبو صالح). واصدر هؤلاء بياناً، جاء فيه: «نعلن، نحن اعضاء الوفد الفلسطيني الى مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس، والذي افتتح يوم الاثنين في ١٩٨٢/٩/٦، رفضنا للبند السابع من قرار القمة الـ ١٢، والمتعلق بمشروع السلام العربي، والذي نصه: يضع مجلس الامن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة، بما ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة» (السفير، ١٩٨٢/٩/٩).

كذلك، اكدت مقررات فاس على العلاقة المميزة بين الشعبين، الفلسطيني والاردني. وعلى أثر ذلك، تمّت لقاءات جانبية عديدة بين الملك الاردني حسين ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اعتبرتها

* شؤون فلسطينية، العدد ١٢٨، تموز ( يوليو ) ١٩٨٢، ص ١٦٥.